وبين المحللين بوجوبه فدية لان المغلب في اجماع حكم الاتلاف والمغلب
في المقدمات حكم الاستتباع فاندفع تكرر اجماع بين المحللين فحكمه حكم
تكرره بعد اجماع المفسدوان مشى الجلال البلقيني على خلافه فاندفع
ثانية قال في الاسنا يستحب تاخير الوطء عن ايام التشريق ليزول
عنه اثر الاحرام كذا جزم به الشيخان ونقله ابن الرفعة عن الجمهور قال
المحب الطبري ولا معنى له ويشكل عليه جبر ايام منى ايام اكل وشرب
وبقال وخبر انه صلى الله عليه وسلم بعث ام سلمة رضي الله عنها
لتطوف قبل الفجر وكان يوم نحرها فحبس ان توافيه ليوافقها فيه وعليه يؤول
سعيد بن منصور في سننه بانه الرجل يزور البيت ثم يوافق اهله
قبل ان يرجع الى منى وذكره انتهى قال الشارح رحمه الله تعالى ويؤيده استحباب
الطيب بين المحللين لفعله صلى الله عليه وسلم له انتهى اى لان الطيب من
دواعيه واجاب العلامة الشربيني في المغني والجمال الرملي في النهاية
والشهاب بن حجر في حاشيته الايضاح والعلامة عبد الروف في شرحه مختصر
الايضاح بانه لبيان الجواز زاد الاخير أو ان الناس من شانهم ذلك
انتهى قال سيدنا ومولانا السيد عمر رضي الله عنه وانت خبير بعد هذا
التاويل جداجمع ذكر الاكل والشرب معه فذكرهما معه قرينة واضحة
على ان المراد مشروعيتهما الامتتاع الصوم فيهما انتهى وعن قوله
في الحديثة الثاني فاجيب ان توافيه الى الشهاب بن حجر في الحاشية وتبعه
تلميذه العلامة عبد الروف بانه تعبير من الراوي بحسب ما فهمه قال
وبتسليم انه ليس كذلك فهو لبيان الجواز لانه مما يخفى ويحتاج الى ظهوره
في هذا المجمع العظيم بدلالة الفعل التي هي اقوى من دلالة القول انتهى
زاد الاخير ورد التاييد الشارح المذكور وتدب الطيب بين المحللين
لا يقتضي تدبه بعد الجماع بعدهما والا تدب لانه يودي الى الجماع بينهما ايضا هو

محرم وسبب تدب الطيب بعد التحلل الاول ان يخالف حاله قبله كالاكل
يوم عيد الفطر فانه كان ممنوعا منه وقبل ذلك حراما انتهى وفي حاشية الايضاح
والمناسب التعبير بالبين بدل قوله البين ان الابطا الى اخر لا نه يعني اثبات
سنية نفي الوطء عن ايام التشريق يحتاج لدليل انتهى بخلاف التعبير بالبين
فانه يقتضي الوطء فيها خلاف السنة وان عدم سنة يحتاج الى دليل
وهذا الاعتراض يتوجه على عبارته في متن مختصر الايضاح قال شارحه العلامة
عبد الروف فائدة ثالثة يجب على الولي احضار المولى المواقف الواجبة
كمعرفة ومزدلفة والمندوبة تدبا قال في التحفة ومن المواقف المرمى كما هو
ظاهر لان الواجب شيآن الحضور والرمي فلا يسقط احدهما بسقوط الاخر
انتهى قال مولانا السيد عمر رضي الله عنه قد يقال لا شبهة ان المراد بالمرمى هنا
ما يقف فيه الرامي لا ما سياتي من انه ثلاثة اذرع من كل جهة حول الشاخص
ما عدا جمرة العقبة فليس لها الا جهة واحدة وحينئذ فذكر لا تحديد
له اذ المراد المدار على ايصال الحجر للمرمى ولو كان الرامي خارج منى مثلا
فليتامل انتهى فان ترك مبيت مزدلفة او منى وجب الدم وعليه ايضا منعه
من سائر المحضورات فان فعل منها شيآ فان كان غير مميز فلا شئ على واحد
او مميزا فان قتل صيدا او حلق او قلم ولو سهوا او تطيب او لبس او جامع عمدا
وجب الدم في مال الولي لانه المورط له في ذلك من غير حاجة ولا ضرورة
بخلاف اجرة تعليمه ومن من يزوجها له الولي فانها في مال المولى لانه لولم يعلمه
يعلمه لاحتاج للتعليم بعد البلوغ وقد يظن الولي ان تلك الزوجة التي
فيها المصلحة تفوته لو اخر للبلوغ او سنة فلا ولو اقتضى الفعل الصوم او غيره
وفعله جان ولو فعل الولي بالصبي المحظور او الطيب او اللبس وجب الدم في
ماله وان كان لحاجة الصبي او اجنبي محظورا او الجاه اليه او فوته الخ فالدم
عليه والسفيه يكفر بالصوم هدي اى الدما المذكور دما الخ اى او العمرة ولو غير

في ايام التشريق مباح بخلاف تقبيل بلا بين فيقتضي ان الوطء مع اصل